

# الإقصاء، والتنقل، والهجرة

## 7 الفصل

تُعكس هجرة الشباب العرب عدم رغبة الدول الإقليمية في السماح لمواطنيها بالمشاركة في عملية التنمية وتشير إلى سياساتٍ متعمّدة، وإن تكن مستترة، لإقصاءٍ سياسي (ال فشل في الاستجابة للضغوط السياسية للشباب)، والاجتماعي (إعادة إنتاج البنى المسيطرة)، والاقتصادي (بسبب العولمة، تُركّز بلدانٌ عربية كثيرة على أعمالٍ كثيفة العمالة وذات قيمةٍ مضافة منخفضة). وهكذا يواجه كثيرٌ من الشباب ذوي المهارات العالية خيارًا قاسيًا: الهجرة أو البطالة (أو ما هو أسوأ) البقاء في البيت. ويقدر ما يكون هذا الأمرُ محزنًا للأسر المشردة أو المشتتة، فإنه خيرٌ سائرًا اقتصاديًا للبلدان المستقبلية والمريلة؛ أما الخسارة الحقيقية التي تلحق بالبلدان العربية فتقع في مكانٍ آخر: حيث عددٌ كبير من ألمع مواطنيها وأفضلهم يغادرون العالم العربي دون رجعة. لذا، بدلًا من تشجيع الحكومات الإقليمية المستتر على الهجرة، ينبغي لها خفضُ الحواجز في وجه الجراك العمالي والنظر في سياساتٍ مرشدة ومنسجمة على امتداد المنطقة تستهدف العمال وأسْرهم في كلِّ مستويات التحصيل العلمي.

# 1.7

## ضغوط الهجرة وأنماطها

1.9 في المئة من إجمالي السكان المقيمين؛ وهي نسبة شهدت ارتفاعاً كبيراً إلى ما يقرب من 14 في المئة في أواسط سنة 2014 (جدول الملحق 2 أ.16).<sup>5</sup> وكان العراق وليبيا، البلدان المنتجان للنفط، وجهتين لعدد كبير من العمال الوافدين حتى غزو العراق عام 2003، والإطاحة بالنظام الليبي عام 2011. وقدرت المنظمة الدولية للهجرة أن ما يقرب من 2.5 مليون أجنبي كانوا يعيشون في ليبيا قبل الثورة.<sup>6</sup> ويبدو أن البلد يستقبل ثانية تدفقات مهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا؛ يسعى بعضهم إلى التوجه إلى أوروبا انطلاقاً من الساحل الليبي. فحتى أواسط سنة 2014، يُقال إن أكثر من مليون عامل مصري (إلى جانب بعض العمال من تونس) عادوا إلى العمل في ليبيا، من جراء ارتفاع البطالة في مصر؛ لكنّ معارك حديثة العهد أجبرت بعضهم على العودة ثانية إلى مصر.

تتجه غالباً الهجرة من بلدان عربية في غرب آسيا نحو بلدان عربية أخرى، في حين أن الهجرة من بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان عربية في شمال أفريقيا تتجه إلى بلدان غير عربية. فمواطنو البلدان العربية في شمال أفريقيا يهاجرون بأعداد كبيرة إلى أوروبا، لا سيما إلى إسبانيا وإيطاليا وفرنسا؛ ويتوزع المواطنون الخليجيون بين أستراليا وأميركا الشمالية (كندا والولايات المتحدة) وأوروبا؛ فيما استقرّ كثير من اللبنانيين في أميركا الجنوبية وغرب أفريقيا (الشكل 1.7). في المقابل، يقتصر إلى حدّ كبير وجود اللاجئين من بلدان مرقنتها الحروب أو غير مستقرة سياسياً (سورية والصومال والعراق وموريتانيا) على دول مجاورة: معظم الموريتانيين موجودون في السنغال، والصوماليون استجاروا ببلدان شرق أفريقيا المجاورة؛ وحتى آب/أغسطس 2015، كان يوجد أكثر من 630 ألف لاجئ من سورية في الأردن، ونحو 1.2 مليون في لبنان و 1.8 مليون في تركيا، إضافة إلى الساعين إلى المأوى في العراق ومصر (جدول الملحق 2 أ.16؛ الشكل 2.7).

لا توجد نسب كبيرة من المهاجرين في بلدان شمال أفريقيا، بما فيها مصر، خلافاً لبلدان مجلس التعاون الخليجي؛ إذ تبلغ نسبة قطر، مثلاً، 90 في المئة (جدول الملحق 2 أ.16). ويأتي المهاجرون الوافدون إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ وكذلك إلى الأردن ولبنان، من العالم العربي وآسيا. وتُشكّل بيانات جزئية على النسبة المسيطرة للمهاجرين الآسيويين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث يُشكّل الهنود أغليتهم: 2.0-2.8 مليون نسمة في المملكة العربية السعودية، و 544 ألفاً في قطر، و 700 ألف في الكويت (الشكل 3.7؛ جدول الملحق 2 أ.18).<sup>7</sup> ويعمل ما يقدر بنحو 100 ألف عاملة من إندونيسيا والفلبين وشريلانكا في الأردن خادماً في المنازل؛ وفي لبنان، تشمل العاملات في ذلك القطاع نسبة مرتفعة من الإثيوبيات، إلى جانب جنسيات آسيوية. وفي ليبيا، يُقال إن مجموعات مهاجرين من آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء ومصر عادت (أو لم تغادر بلدانها الأصلية البتة) منذ بدء النزاع في سنة 2011.<sup>8</sup> ويُشكّل المصريون حصة الأسد من المهاجرين العرب؛ ما يقدر بنحو 482 ألفاً في الكويت، أو 21 في المئة من كلّ المهاجرين، وأكثر من مليون في السعودية. وكوّن المصريون أيضاً 71 في المئة من جميع العمال الأجانب الذين يحملون تصاريح خلال أواخر العقد الأول من هذا القرن في الأردن.<sup>9</sup> وفي لبنان، يُشكّل السوريون الغالبية، باعتبارهم عمالاً قبل الحرب السورية، وعمالاً ولاجئين اليوم.

الهجرة، الأكثر شيوعاً في أواسط الشباب بين سن العشرين والثلاثين، جوهرية للتنمية البشرية في عملية توسع خيارات الناس ومهاراتهم؛ كما تُعزّز القدرات: فبعض الناس يُهاجرون للحصول على فرص مادية أو تعليمية أو مهنية أفضل، فيما يُهاجر آخرون للحصول على مزيد من الأمن أو الحقوق السياسية.

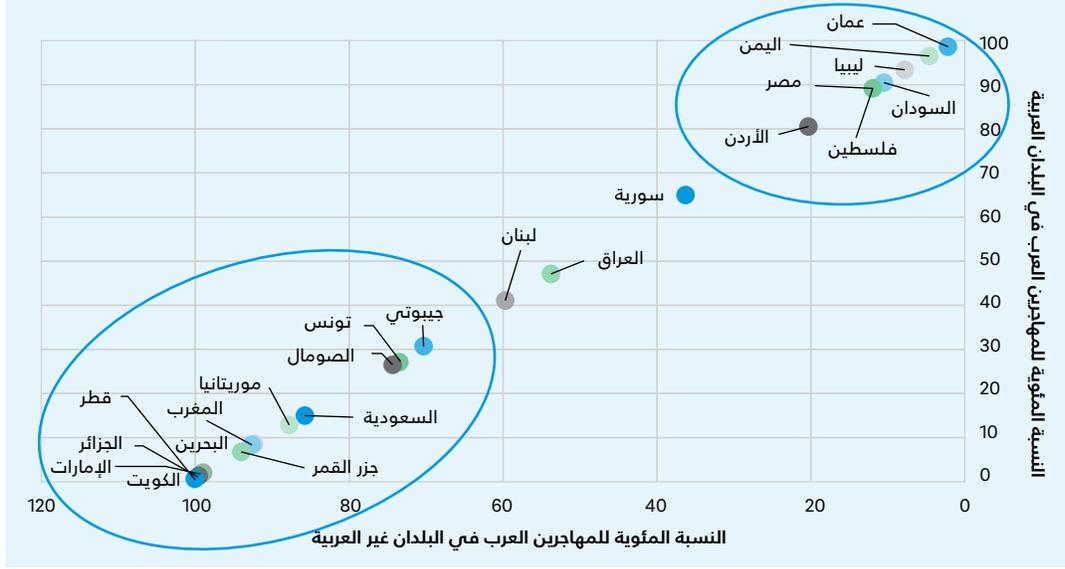
ربما يسعى إلى الهجرة غير المتمكّنين من استخدام قدراتهم في أوطانهم: بسبب اقتصاد وطني عاجز عن إدماج المهنيين الشباب؛ أو من وضع اجتماعي-اقتصادي، أو سياسي، أو ديني يُميز ضدّ الشباب؛ أو من مناخ تتعدم فيه المواطنة (مثلاً، عندما يحول عدم الحصول على فرص متساوية للتنمية دون تحقيق الذات في الوطن).<sup>1</sup> لكنّ إزاء خلفية تضيق الحدود الدولية، أصبح الانتقال عبر الحدود الوطنية أكثر صعوبة على بعض الفئات، أبرزهم عمال البلدان النامية ذوو المهارة المتدنية الذين غالباً ما يُحرمون من «الحريات الأساسية» الخمس بحسب منظور أمارتيا سن التي يُمكن أن يُقربها التقلُّ المكاني، وبخاصة «الأمن الوقائي».<sup>2</sup>

إنّ عبور الحدود لأيّ فرد نقطة النهاية لشبكة من الدوافع على المستوى الشخصي والأسري والمُجمعي، وعلى المستوى السياسي الكلي والاجتماعي، ويمكن فيما بينها أن تكتسب ندرت حريات سن الخمس أهمية كبيرة. مع ذلك، فإنّ عبور حدود قد ينطوي أيضاً على عملية إدماج تتوسطها عوامل جاذبة، عبر قدرة المرء على استخدام بقايا هذه الحريات لتوسيع الحريات في الخارج.

تتسم معظم البلدان العربية بهجرة خارجية، لكنّ أعداد المهاجرين الكبيرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي تعني أن عدد المهاجرين (العرب وغير العرب) الذين تستقبلهم البلدان العربية ككلّ يُعوق عدد مهاجريها إلى الخارج. (تُظهر ذلك بيانات رصيد المهاجرين واللاجئين وغير اللاجئين في المنطقة العربية وللمهاجرين العرب داخل المنطقة وخارجها).<sup>3</sup> ويعيش ما يقدر بـ 27 مليون مهاجر داخل حدود بلدان مجلس التعاون الخليجي الأغنى في المنطقة: حيث استأثرت هذه البلدان بنحو 80 في المئة من كلّ المهاجرين (العرب وغير العرب) في المنطقة خلال السنوات 2010-2014 (جدول الملحق 2 أ.16). ويبرز الأردن ولبنان باعتبارهما على السواء بلدين مستقبليين ومرسليين رئيسيين للمهاجرين: 9 و 14 في المئة على التوالي من سكانهما الوطنيين مغتربون في الخارج، في حين أن 19 و 22 في المئة من سكانهما المقيمين وافدون أجنبان.<sup>4</sup>

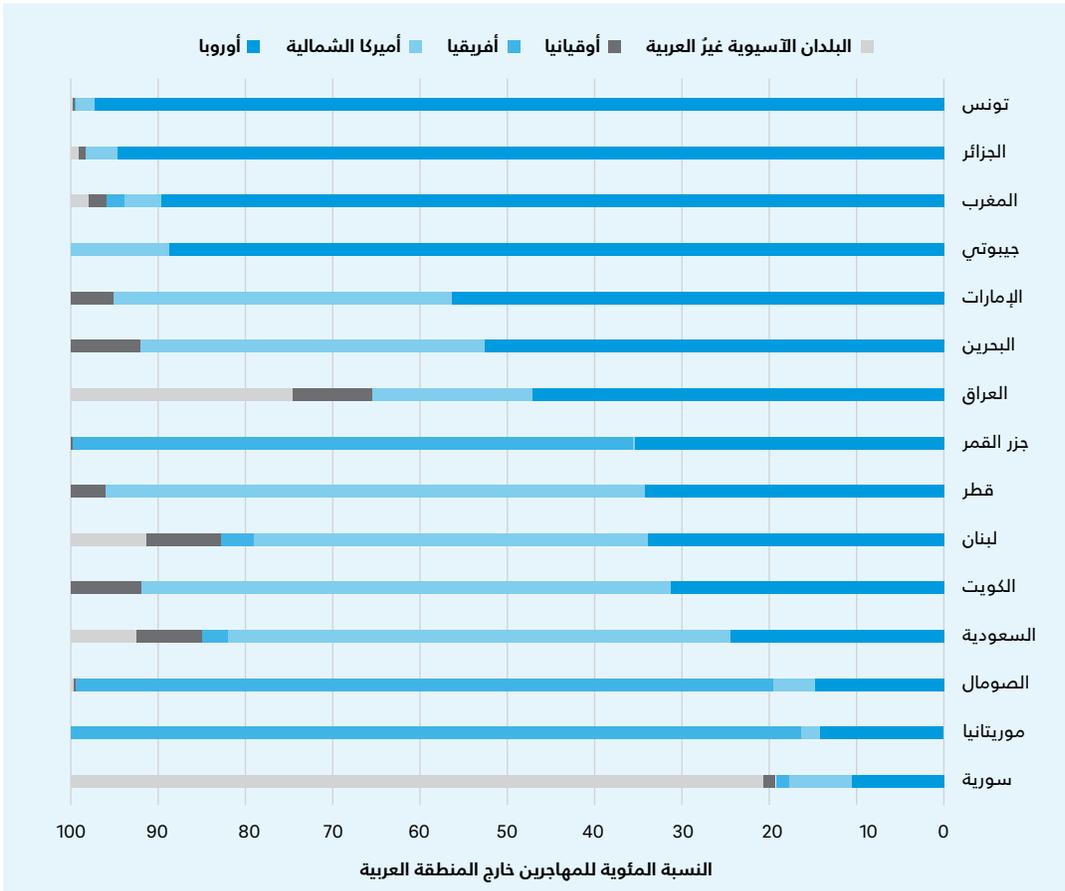
خلفت نزاعات حديثة العهد تأثيراً كبيراً في أنماط الهجرة. ودائماً كانت بعض البلدان المتورطة في نزاع مفتوح أو المهذبة يعنف وشيك مرسله للمهاجرين، لكنّ انعدام الاستقرار السياسي يُبرز هذه الاتجاهات. ففي سنة 2010، كان عدد المهاجرين السوريين المقيمين في الخارج نحو 416 ألفاً أو

**الشكل 1.7 الهجرة العربية وفقاً للمنطقة والوجهة (بلدان عربية أو غيرها)، 2010-2014**



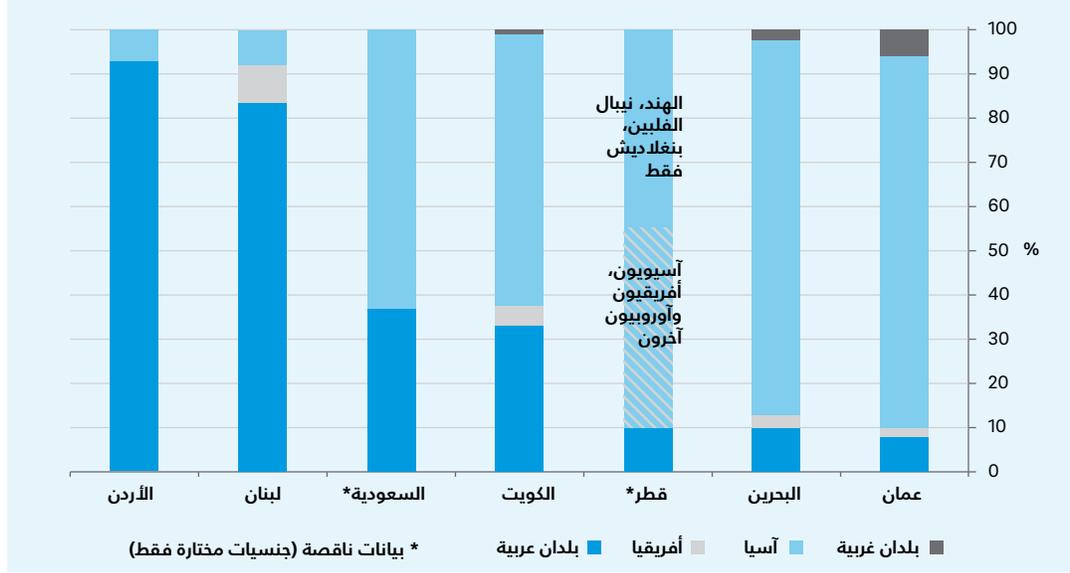
المصدر: جدول الملحق 2.أ.17.

**الشكل 2.7 المهاجرون العرب إلى خارج المنطقة العربية: الوجهات الرئيسية، 2010-2014**



المصدر: جدول الملحق 2.أ.17.

### الشكل 3.7 أصول المهاجرين الوافدين في بلدان عربية متلقية مختارة، حوالي العام 2010



المصدر: جدول الملحق 2 أ.18.

وظائف إدارية واختصاصية، مقارنة بنحو 9 في المئة من العمال الأجانب ككل.<sup>12</sup>

ثمة تبعات ديمغرافية لهذه الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، المكوّنة إلى حدٍ كبير من ذكور عرب مهرة. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، يتوقّف لمُ شمل الأُسَر على منصب العامل ودخله، وكذلك على موافقة الكفيل. لذا فإنّ فرصة العمال المنخفضي الدخل في جلب من يعملون تكاد لا تُذكر، ما يمكن أن يُفسّر كونَ نسبة الفئات الشابة في أوساط الوافدين العرب إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى ممّا هي عليه بين الآسيويين (الذين يَكُونون أغلبية العمال في البلدان المنتجة للنفط). فالبياناتُ الجزئية من قطر، على سبيل المثال، تُشير إلى أنّ الذين تَعولهم أُسَرهم يَكُونون 17 في المئة فقط من الوافدين الهنود في البلد (0.2 في المئة بين النيباليين) لكنها تبلغ النصف تقريباً في أوساط العرب.<sup>13</sup> ويكثف الوضع المهني أيضاً طول مدة الإقامة، إذ يستفيد العمالُ ذوو المهارات العالية من عقود أطول أجلاً؛ يسهل تجديدها أكثر من تجديد عقود العمال اليّديين. ويمكن تصنيفُ بعض العرب المولودين في بلدان مجلس التعاون الخليجي باعتبارهم أجناب، وبالتالي مهاجرين؛ إذ التجنيسُ نادرٌ جدّاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي.<sup>14</sup> لكن لا يتوافق جميعُ العرب في بلدان مجلس التعاون الخليجي مع فئة ذوي الدخل المرتفع والتعليم العالي. فنصفُ الوافدين المصريين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي من الحاصلين على تعليم ثانوي ويعملون في مهن متوسطة مثل فنيين وعمال مبيعات وخدمات.<sup>15</sup> ومع أنّ كُثراً من المصريين في بلدان مجلس التعاون الخليجي ماهرون، فإنهم قد لا يحصلون على الدخل الكافي الذي يُتيح لهم لمُ الشمل مع أُسَرهم لأن أجورهم أدنى من حدٍ رسمي مثل الدخل القانوني الأدنى، أو لأنها أدنى من أن تفي بمصاريف العيش في بلدان مجلس التعاون الخليجي. في المغايرة، يزاول العمالُ المصريون في الأردن عادةً أنشطة ذات مهارة منخفضة في الزراعة والبناء وخدمات الضيافة.

## 2.7

# لمحات مختصرة عن المهاجرين العرب الشباب

الوافدون إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي هم في الغالب رجالٌ ذوو مهاراتٍ عالية

معظمُ العرب الشباب الوافدين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي رجالٌ يؤدّون أنشطة تتطلب مهاراتٍ عالية. وتشير بياناتُ جزئية من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى أن السكان العرب غير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي يتكوّنون من الرجال بالدرجة الأولى: مثلاً، 205 ذكور لكل 100 أنثى بالمتوسط في الكويت.<sup>10</sup> ويكوّن أيضاً من تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاماً أكثر من ربع (26 في المئة) الوافدين العرب في سن 15 وما فوق. في المقابل، يُشكّل الآسيويون الشباب، مثلاً، 18 في المئة فقط من جميع الوافدين الآسيويين في البحرين. ويتمتع معظمُ المواطنين العرب في البحرين بقدرٍ جيّد من التعليم: 22 في المئة منهم خريجو جامعات، في حين تبلغ هذه النسبة 7 في المئة فقط في أوساط الآسيويين.<sup>11</sup> وغالباً ما يؤدّي العربُ أنشطة تتطلب مهارة عالية: 22 في المئة من العمال العرب الوافدين يشغلون

## المهاجرون إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: التعليم يكتسب أهمية بالغة

وكذلك أُسْرَ، نظرًا إلى ارتفاع مهارات العمال نسبيًا (تقلّ قليلًا في أوساط المصريين الذين يسمون في الأغلب بالمهارة وشبه المهارة أكثر من المهارة المرتفعة). أما بلدان مجلس التعاون الخليجي (وليبيا قبل انتفاضة سنة 2011) فهي بلدانٌ رئيسية للهجرة الوافدة، تستقبل عربًا وأسيويين ومن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء؛ فيما قلائلٌ من مواطنيها يهاجرون إلى الخارج، ومعظم هؤلاء طلابٌ وأفرادٌ أُسْرَ مُعالون.

يميل اللاجئين إلى التجمّع في بلدانٍ مجاورة. وغالبًا ما يَحْتشدّ اللاجئون من المنطقة العربية (السودان وسورية والصومال والعراق) في بلدانٍ مجاورة؛ غير أنّ بعضهم يتفرّقون أيضًا في جميع أنحاء العالم؛ وبخاصة في شمال أوروبا وأمريكا الشمالية. وتُظهِر أنماط هجراتهم اختلافاتٍ في بُنيّتي المهارات والأعمار، لكنّ معظمهم يهاجرون كعائلات. وتشمل عناصرُ الجذب سياسات البلد المستقبلي واتجاهاته السياسية. ولدى المهاجرين الصوماليين خصوصًا نسبةً كبيرة من الأصغر سنًا الذين نادراً ما حصلوا على تعليمٍ عالٍ.

### إقصاء ذوي المهارات المرتفعة وهجرة الأدمغة

الهجرةُ أحدُ أعراضِ إقصاء الشباب العرب ذوي المهارات المرتفعة من مجتمعاتهم. وقد حُدِّدت الأسس الهيكلية لمعدلات الهجرة المرتفعة من البلدان العربية قبل وقتٍ طويلٍ من بدء الانتفاضات العربية، وهي: مداخيلٌ متخلّفة، واقتصاداتٌ قائمة على المحسوبية، ومحاباة، وافتقار إلى حرية التعبير السياسي. وقد أعاقت كلُّ هذه الأسباب مشاركة الشباب الاجتماعية-السياسية، خصوصًا المهرة وذوي المهارات المرتفعة. ففي العقد الأول من هذا القرن، شهدت البلدان العربية أحدَ أعلى معدلات الهجرة لذوي المهارات في العالم؛<sup>18</sup> وكشفت عدة دراساتٍ استقصائية للشباب عن تزايد أعداد الساعين منهم إلى الهجرة. مثلاً، بين ذوي التعليم العالي في تونس، ارتفعت نسبة الشباب الراغبين في الهجرة من أعمار 15-29 سنة من 22 في المئة عام 1995 إلى 76 في المئة عام 2005.<sup>19</sup> وفي لبنان، كان ثلثُ الخريجين الشباب راغبين في مغادرة البلد عام 2008؛<sup>20</sup> فيما كان 62 في المئة من المهاجرين الأردنيين عام 2010 من خريجي الجامعات.<sup>21</sup>

الهجرةُ في البلدان العربية أكثرُ شيوعًا في أوساط الخريجين الجامعيين. ففي الأردن، مثلاً، بلغت البطالة عام 2011 بين المتخرّجين 16 في المئة، مقابل معدّل رسمي إجمالي يبلغ 13 في المئة.<sup>22</sup> وفي المغرب عام 2013، كان 19 في المئة من المتخرّجين من دون عمل، مقابل 4.5 في المئة من السكان لا يحملون أيّ شهادة على الإطلاق.<sup>23</sup> وفي تونس عام 2010، كانت حصة بطالة المتخرّجين ضعفت المعدّل الوطني تقريبًا البالغ 13 في المئة - وازدادت الأمورُ سوءًا عندما بلغت البطالة بين المتخرّجين 32.6 في المئة عام 2013.<sup>24</sup>

بدأت البطالة بين المتخرّجين بالارتفاع في أواخر تسعينيات القرن العشرين، بعد أن سلك العديد من البلدان في المنطقة، في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، طريق الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، وانضمّ إلى منظمة التجارة العالمية، وأعاد تنظيم اقتصاداته مع معايير الإنتاجية الدولية؛ أحيانًا عبر الخصخصة، ما أدى إلى تخفيضاتٍ قاسية في الوظائف العامة التي كانت سابقًا المستوعب الأكبر للمتخرّجين.<sup>25</sup> وقد سرّع هذه الاتجاهات إدخال البلدان العربية في الأسواق المُعولمة؛<sup>26</sup> كما أجبرت الإصلاحات أرباب العمل على الاستثمار في قطاعات اقتصادية كثيفة العمالة ومنخفضة القيمة المضافة، مثل التعاقد الصناعي من الباطن، وتجميع النسيج وتصنيعه، واستخدام العمال

يتفاوت تكوين المهاجرين العرب الشباب على نحو كبير بحسب الجنسية؛ حيث يكوّن الرجال الغالبية في أوساط المهاجرين العرب، إذ تبلغ النسبة 176 رجلًا لكل امرأة. وتكوّن الفئاتُ الشابة (15-29 عامًا) 18 في المئة من جميع المهاجرين العرب، فيما تُكوّن فئة 15-24 عامًا 10 في المئة. على سبيل المثال، يستأثر الشباب الصوماليون بثُلث مواطنيهم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،<sup>16</sup> ريمًا بسبب نسبة الصوماليين القاصرين غير المُراقبين الساعين إلى اللجوء، في حين أنّ الشباب الجزائريين يقلّون عن 5 في المئة من إجمالي المغتربين الجزائريين في المنطقة. وتبلغ نسبة المواطنين المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي في المنطقة الذين تقلّ أعمارهم عن 25 سنة 40-80 في المئة (الشكل 4.7).

يمكن تقسيمُ البلدان المرسلّة إلى مجموعتين بناءً على سنّ المهاجرين؛ تشمل الأولى - المرسلّة في المقام الأول مهاجرين من سنّ 30 سنة فما فوق - بلدان جنوب المتوسط وشرقها، من موريتانيا إلى سورية؛ ما يوحي بأن معظم هؤلاء المهاجرين نشطون اقتصاديًا. وتشمل المجموعة الثانية، ذات الحضور الشبابي الأعلى، بلدان شرق أفريقيا، واليمن، وخصوصًا بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ وتشير إلى غلبة الأسر مع الأُولاد (فئة 15-19 عامًا)، بالإضافة إلى الطلاب (20-24 عامًا). وتُجسّد السعودية تنامي الاتجاه إلى هجرة الطلاب الخليجين إلى بلدانٍ غربية (الإطار 1.7). وعلى الأرجح أنّ يكون المهاجرون العرب من المجموعة العمرية 15-24 عامًا وكذلك غير نشطين اقتصاديًا (معامل الارتباط +0.83).<sup>17</sup>

تبلغ نسبة الخريجين الجامعيين بين المهاجرين العرب في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 22 في المئة؛ وتصل نسبة الشباب منهم (25-29 عامًا) الذين أكملوا تعليمهم العالي إلى 26.1 في المئة. غير أنّ لدى الصوماليين والعراقيين الشباب الذين غالبًا ما أتوا لاجئين، ولدى التونسيين والجزائريين والمغاربة الشباب، نسبة أقلّ من المتوسط لحصولهم على تعليمٍ ما بعد الثانوي؛ في حين أنّ مزيدًا من طلاب البلدان العربية في غرب آسيا (أردنيين وسوريين وفلسطينيين ولبنانيين)، بالإضافة إلى الشبان المصريين، متعلّمون على نحوٍ عالٍ (شكل الملحق 2 أ.16).

### الهجرة من وإلى البلدان العربية: أنماطٌ دون إقليمية متعددة

تسود الهجرةُ إلى الخارج في البلدان العربية في شمال أفريقيا، وتوجد أنماطٌ مختلفة في البلدان العربية في غرب آسيا (الأردن وفلسطين ولبنان ومصر)، فيما تُشكّل اقتصادات بلدان الخليج الغنية بالنفط بلدانَ الوجهة على نحوٍ رئيسي.

البلدان العربية في شمال أفريقيا بلدانٌ هجرة إلى أوروبا؛ وهؤلاء المهاجرون في الأغلب عمالٌ في عمر 30 سنة أو أكثر. ومعظم المهاجرين الشباب من تلك المنطقة لا يحظون بتعليمٍ ما بعد الثانوي. وثمة تنوّع أكبر في الأردن وفلسطين ولبنان ومصر؛ حيث كوّن الأردن ولبنان بلدينِ مستقبليين رئيسيين لعمال يديويين قادمين من بلدان عربية أخرى ومن آسيا، بالإضافة إلى لاجئين من بلدانٍ مجاورة. والبلدان الأربعة أيضًا بلدانٌ هجرة رئيسية إلى الخارج، في الأغلب إلى بلدانٍ عربية أخرى، وبخاصة إلى بلدان الخليج المنتجة للنفط؛ فيما يهاجر اللبنانيون إلى كلّ مكان. والمهاجرون من المنطقة عمالٌ

## الإطار 1.7 نمو وجود الطلبة السعوديين في الجامعات الأجنبية

يُشكّل الطلاب - وغالبيّهم العظمى من الذكور - أكثرية المواطنين مستوى غير المُتخرّجين (السنوات الأربع الأولى) إلى مستوى السعوديين في الخارج: فمن طلاب المملكة، التحق 199285 الدكتوراه، بعد أن كان العدد في 2003/2002 يقتصر على طالباً بالدراسة في الخارج للعام الدراسي 2013-2014، من 12800 (جدول الإطار 1.1.7)

### الجدول ب 1.1.7 الطلاب السعوديون في الخارج، 2014/2013

الإجمالي	إناث	ذكور	
22,786	9,050	13,736	البلدان العربية
4,245	990	3,255	ومنها مصر
7,283	1,216	6,067	الأردن
21,941	3,690	18,251	آسيا وأوقيانيا
1,416	175	1,241	ومنها الصين
1,411	227	1,134	ماليزيا
13,002	2,268	10,734	استراليا
28,774	9,152	19,622	أوروبا
20,252	6,458	13,794	ومنها إنجلترا
125,784	27,284	98,500	أميركا
18,926	4,646	14,280	كندا
106,858	22,638	84,220	الولايات المتحدة
199,285	49,176	150,109	الإجمالي

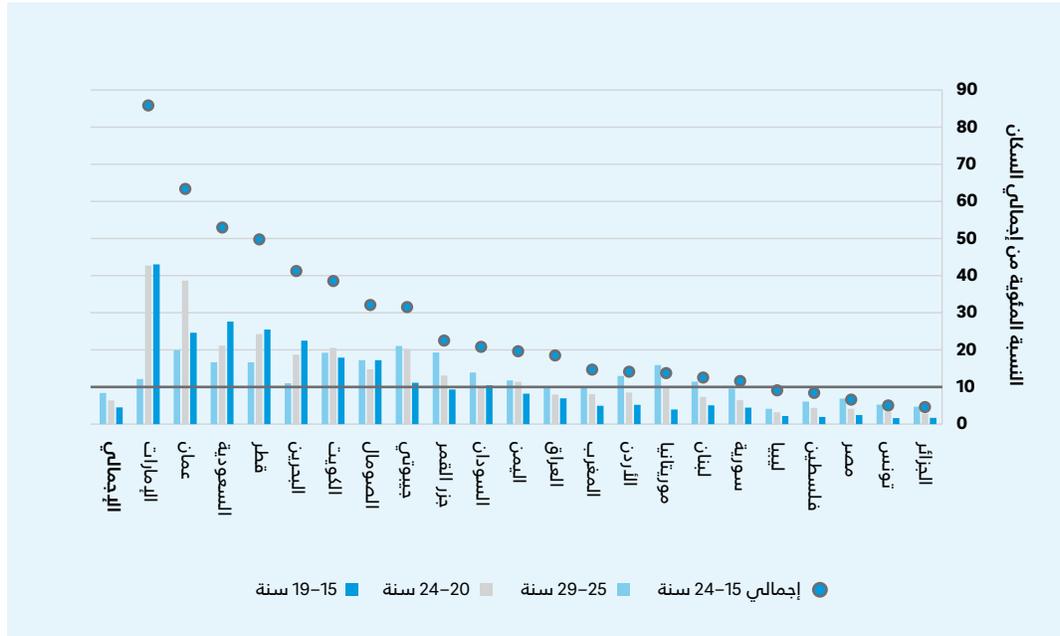
المصدر: وزارة التعليم العالي السعودية، 2015.

ملحوظة: يُشير الجدول إلى جميع الطلاب المقيدون في تلك السنة من مستوى الطلاب الجامعيين غير المُتخرّجين إلى مستوى الدكتوراه.

يرتفع العدد منذ أواسط العقد الأول من القرن الحالي، ما يُعطي وهو يُقدّم (مع برامج تحفيزية أخرى) دعماً مالياً سخياً إلى صورة عن الاستثمارات الكبيرة في التعليم التي ضاعفت الالتحاق الطلاب السعوديين، بالإضافة إلى أزواجهم أو أفراد عائلاتهم بالتعليم ما بعد الثانوي أربع مرات بعد سنة 2000، وعن برامج الذين يرافقونهم. ففي العام الدراسي 2014/2013، كان 83 تشجيع الدراسة في الخارج، مثل برنامج الملك عبد الله للمِنح في المئة من 199,285 طالباً حاصلين على منحة دراسية، فيما الدراسية؛ وهو ما يُشجّع الشبان السعوديين على تلقي تعليم الباقون يدرسون على نفقتهم. وثمة سياسة مماثلة تنتهجها قطر على مستوى عالمي في اختصاصات علمية وما يتصل بها وعمان والإمارات.

(مثل الطب، والهندسة، والحقوق، والمحاسبة، والتسويق) من يصعب تتبّع المكاسب المتأتية من مثل هذه البرامج، إذ لم جامعات في الخارج، لرفع مستوى رأس المال البشري السعودي تُقيّم بعد أي دراسة التأثير الاجتماعي-الاقتصادي أو المالي للبرنامج، أو ما إذا عاد الطلاب إلى بلدانهم الأصلية، أو ما إذا بدأ البرنامج مع الولايات المتحدة وتوسّع إلى بلدان أخرى؛ كانوا يعملون في سوق العمل المحلية.

## الشكل 4.7 نسبة المهاجرين الشباب العرب في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفقاً للجنسية وفئة العمر، 2011



المصدر: OECD 2014.

كان لعدم المساواة التنموية هذه وقع على الهجرة من المنطقة الوسطى: في العقد الأول من هذا القرن، اتجهت الهجرة أساساً إلى المناطق الساحلية من تونس بدلاً من أسواق العمل الدولية التي تتطلب مزايا وقدرات لا يمتلكها هؤلاء المهاجرون الشباب.<sup>32</sup> بسبب الحرمان من المال اللازم للهجرة القانونية، لجأ الشباب من المنطقتين الوسطى والجنوبية جماعياً إلى هجرة غير نظامية؛ اشتدت بعد سنة 2008. ووفقاً لإحصاءات السلطات القنصلية التونسية في مدينة طرابلس الليبية، كان معظم المهاجرين التونسيين (67 في المئة) الذين اعتقلتهم السلطات الليبية، أو قوات خفر السواحل الإيطالية، آتين من المنطقتين الوسطى والجنوبية في تونس.<sup>33</sup> ولا شك في أن اعتقال محاللي الهجرة أنقذ أعداداً متزايدة منهم من الغرق، مع أنهم ربما لم يُقدروا ذلك عندئذ (الإطار 2.7).

التداخل في تدفقات الهجرة غير النظامية (وغير الناجحة في حالات كثيرة، إذا اعتُقل المهاجرون)، وانعدام المساواة الاجتماعية الاقتصادية، لافتان للنظر في تونس. ولأن تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة لم يتحسن، فقد تصاعدت إحباطات العمال الشباب المحتملين؛ ما أنتج العوامل التي تدعم الهجرة غير النظامية والمحفوفة بالمخاطر.

مع ذلك، ساعد المهاجرون باختيارهم الخروج بدلاً من التعبير عن الرأي في المحافظة على ظروف إقصائهم في الوطن.<sup>34</sup> ويسمح فتح باب الهجرة في كل الدول العربية بتصدير الساخطين المحتملين، في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي-السياسي - أو الركود. وتعمل هجرة المتخرجين العرب الشباب الطموحين بمثابة صمام تنفيس، ما يسمح للدولة بالسيطرة على نُخبها عبر الأجيال، وبخاصة من خلال شبكات المحسوبية، على حساب الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. إنها سياسة متمردة تنتهجها الدولة، حتى إذا لم تُرَّجَّح على نطاق واسع.

دُوي المهارة المنخفضة. هكذا خُفضت قيمة العمالة والأجور وفشلت في تلبية الطموحات المالية والاجتماعية للطبقة المهنية؛ وعلى وجه الخصوص لأن لدى المواطنين الشباب المهرة ودوي المهارات العالية حذاً أدنى للأجور التي يرتصونها «بناءً على توقعات نيل وظائف في القطاع العام أو وظائف أجنبية». <sup>27</sup> في غضون ذلك، ومع تشديد الترشيح الاقتصادي، انخفض متوسط مستوى المعيشة في كل أنحاء المنطقة.

يمكن أيضاً فهم الهجرة كَرَدِّ فعلٍ سياسي على المحاباة والمحسوبية اللتين تكتسحان جميع البلدان العربية، بما في ذلك الأنظمة التعليمية والمهنية. وخطط الإصلاح الهيكلي التي اعتُبرت شروطاً أساسية للإصلاح السياسي في أنظمة الحكم المتحجرة، حققت في الواقع عكس المراد.<sup>28</sup> فقد أبقَت الدول رقابة صارمة على التحرر الاقتصادي، ما أحبط التفكيك المتوقع للأنظمة الزبعية واحتكار السلطة؛ ومن المفارقات أنها استخدمت الخطاب الدولي عن الإصلاح لتبرير السيطرة السياسية المتعاطمة.<sup>29</sup> وصار الوصول إلى أسواق العمالة المزدهمة أكثر صعوبة، ويتطلب صلات شخصية بالإضافة إلى مؤهلات ومهارات. فحتى رواد الأعمال والمستثمرون صاروا بحاجة إلى مثل هذه الصلات لتجاوز الروتين، والوصول إلى الأسواق، وتأسيس عمل لهم.

أحدثت أيضاً القوة الدائمة للمحسوبية في إعادة توزيع الموجودات والبيئة الرديئة لتطوير قدرات المرء انعداماً شديداً للمساواة التنموية. ففي تونس، على سبيل المثال، يرجع سبب اندلاع أولى شرارات الثورات العربية في سيدي بوزيد إلى الفقر الشديد في المنطقة الوسطى؛ المحرومة من الصناعة والسياحة، والتميّزة بانخفاض التعليم، ورياءة البنية التحتية، وغياب الروابط الدولية.<sup>30</sup> وفي تونس ككل، بلغت البطالة بين المتخرجين 23 في المئة عام 2010، لكن المعدلات في وسط البلاد وصلت إلى ضعف ذلك: 46.5 في المئة في قفصة، و38.5 في المئة في القصرين وتطاوين؛ فيما بلغ معدل البطالة في سيدي بوزيد 40 في المئة.<sup>31</sup>

## البطار 2.7 عندما تنتهي الآمال بالموت

كان عام 2015 مهلكًا لمهاجرين عرب حاولوا عبور البحر المتوسط إلى أوروبا؛ إذ بحلول منتصف نيسان/أبريل فقد أكثر من 500 مهاجر أرواحهم؛ وهذا 30 ضعف الذين فقدوا حياتهم خلال الفترة نفسها من عام 2014.<sup>1</sup> ففي نهاية أسبوع واحد، سجّل خفر السواحل الإيطالي أكثر من 8,500 مهاجر يُحاولون شقّ طريقهم إلى إيطاليا بحرًا.<sup>2</sup> سجّلت السلطات الحدودية الأوروبية ما يقرب من 841 ألف دخول بحري غير نظامي بين كانون الثاني/يناير 1998 وأيلول/سبتمبر 2014، منهم نحو 138 ألفًا عام 2014.<sup>3</sup> وقد تُعبّر عوامل عدّة ذروة الارتفاع هذه. فقد استتبع تنامي عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط نزوحًا جماعيًا؛ وأرغمت الحرب على غزة في صيف 2014 الشباب على المخاطرة بأرواحهم هربًا من الفقر واليأس؛ وهدمّ انهيار الدولة في ليبيا آخر حاجز بين أفريقيا وأوروبا للكثير في ليبيا. وتُظهر بيانات وزارة الداخلية الإيطالية التي حلّها فارغوس وبونفانتني (2014) أنّ الأحداث السياسية ترتبط فعليًا بالمحاولات

الجماعية للعبور البحري غير القانوني. فقد ارتفعت سجّلات دخول التونسيين غير القانوني عام 2008 في أعقاب قمع الانتفاضات الاجتماعية في منطقة قفصة. وفي عام 2011، كانت تدفّقات السوريين والسودانيين والصوماليين والفلسطينيين أساسًا تدفّقات لاجئين؛ غير أنّ مثل هذه الطرق الخطيرة للهجرة تُستخدم أيضًا بتدفّقات هجرة مختلطة: يكوّن التونسيون والجزائريون والمغاربة، والمصريون (بدرجة أقل)، نسبة أكبر بين المهاجرين لأسباب اقتصادية في تدفّقات هذه الهجرة المختلطة.<sup>4</sup> بالنظر إلى المخاطر الهائلة التي يُدّمْ عليها المهاجرون عند تهريبهم بحرًا، يُصبح التمييز بين المهاجرين الاقتصاديين والمكترهين أقلّ وضوحًا. ففي الواقع، كان المهاجرون الاقتصاديون الساعون إلى كسب معيشة أسرهم التي تركوها في الوطن، وحتى إلى تحسين احتمالات الحياة في أوروبا، بين 15 ألف قتيل ومفقود أخصوا من كانون الثاني/يناير 1998 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2014؛ وهو أدنى تقدير، بالنظر إلى أنّ كثيرًا من الوفيات تظلّ من دون عدّ.<sup>5</sup>

المصدر: فريق التقرير.

1. UNHCR 2015 ب.

2. UNHCR 2015b.

3. Fargues and Bonfanti 2014، ص. 2.

4. Fargues and Bonfanti 2014.

5. أخذت البيانات والتحليلات المناقشة هنا من Fargues and Bonfanti

2014. وقد فسّر البيانات فريق التقرير.

## البلدان المستقبلة

الغرب يجتذب العديد من أبرز الخريجين العرب

اجتذبت كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في العقدين الأخيرين حصة الأسد من المهاجرين من المنطقة العربية ذوي المهارات العالية، ما يعكس استراتيجية تُشجّع على هجرة العمالة (بدلًا من لم شمل العائلات أو منح وضعية اللاجئين). وبلغت الهجرة العمالية نحو ثلثي حالات القبول في هذه البلدان الثلاثة (60.7 في المئة في كندا، و70.6 في المئة في المملكة المتحدة، و60.3 في المئة في الولايات المتحدة بين سنتي 1996 و2011).<sup>35</sup> وحصة المهاجرين الشباب من البلدان العربية في شمال أفريقيا، الحاصلين على تعليم ما بعد الثانوي، أعلى في أميركا الشمالية ممّا هي في أوروبا؛ حيث المهاجرون أكثر عددًا بكثير (شكل الملحق 2 أ.17). تُكوّن حصة الفئات العمرية الشابة في الجماعات المهاجرة تمثيلًا تقريبًا لحصة العمّال في فئة وطنية. وتُظهر مقارنة لهذا المؤيّر في المناطق دون الإقليمية الرئيسية الثلاث لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (أستراليا وأميركا الشمالية وأوروبا)، مثلًا، أنّ نسبة الشباب الجزائريين والتونسيين ذوي التعليم العالي في أميركا الشمالية تبلغ ضعفي نسبتهم في أوروبا؛ حيث تلك الجاليات هناك أكبر بكثير وتتكوّن أساسًا من عمال في سنّ 30 عامًا فما فوق. ويلتحق الطلاب من بلدان المغرب بجامعات في أميركا الشمالية، مع أنّ أعدادهم لا تزال متواضعة (في سنة 2012، كان هناك 1,200 طالب تونسي مقابل 11 ألفًا في فرنسا، وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وبعض المتخرجين المهاجرين من بلدان عربية في شمال أفريقيا يعملون في أميركا الشمالية باعتبارهم مهنيين شبابًا.<sup>36</sup>

## 3.7

# سياسات الهجرة في البلدان المستقبلية والمريلة

تؤدي سياسات الهجرة التي تنتهجها الدول دورًا مركزيًا في جذب المهاجرين أو إبعادهم. فبعض البلدان المستقبلية تستخدم سياسات اقتصادية لاختيار أفضل المهاجرين بعناية، في حين أنّ بلدانًا أخرى أكثر ليبرالية في قبول اللاجئين؛ وربما تكون هناك عوامل أخرى فاعلة في هذه البلدان، مثل الكفاءة. وتشارك معظم البلدان المريلة في عملية الهجرة عن كثب، لكنّ قلة منها تُشرف على رفاه مواطنيها عندما يصبحون في الخارج.

### الإطار 3.7 فلورانس جيسو: وقع القبول بما دون المهارات على الصّحة بين المهاجرين المغاربة الشباب في ثلاثة بلدانٍ أوروبية

يُظهر المهاجرون المغاربة في سن 18-35 عامًا نتائجَ صحيّةً أسوأ من غير المهاجرين في فرنسا، لكن ليس في إسبانيا وإيطاليا.<sup>1</sup> ففي فرنسا، بلغت أعدادُ المهاجرين المغاربة الذين يُقيّمون أنفسهم بأنهم محدودون في أنشطتهم بسبب مشكلةٍ صحيّةٍ ضعفَ أعداد المواطنين الفرنسيين المحليين. على عكس ذلك، في إيطاليا وإسبانيا، أورد المهاجرون المغاربة تصوّراتٍ متماثلةً نسبيًا عن وضعهم الصحيّ. وهذا أكثر إثارةً للصدمة لأنّ صّحة المهاجرين تكون عادةً أفضل من صّحة غير المهاجرين، لكنّ الأفضل صّحةً وحدهم هم القادرون على الهجرة، فيما كثيرٌ من المهاجرين غير الأصحاء يعودون إلى الوطن. ربما تؤدي الاختلافات في أطر الهجرة القانونية وأنماط الدخول في أسواق العمل الوطنية إلى إنتاج اختلافاتٍ في

ملحوظة: فلورانس جيسو (Jusot) بروفيسور في جامعة باريس-دوفين وتعتمد هنا على بياناتٍ من «مشروع الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا للمهاجرين (EUNAM): الصّحة والنظم الصحيّة». وقد قارن هذا المشروع، الذي تدعمه المفوضية الأوروبية (2007-2013/EU FP7 grant 260715)، الحالة الصحيّة للمهاجرين من شمال أفريقيا في إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا. وكانت مصادر البيانات موجبات عدّة من مسوح مقابلاتٍ بشأن الصّحة الوطنية أجريت خلال الأعوام 2004-2010 وتوفّر معلوماتٍ عن وضع الهجرة، وبلد المولد، والحالة الصحيّة، والوضع الاجتماعي-الاقتصادي. راجع (Moullan and Jusot 2014)

1. في البلدان التي يشملها المشروع، يُعرّف المهاجرون المغاربة بوضفهم أشخاصًا وُلدوا في المغرب ويُقيمون في بلدٍ آخر. وبالنسبة إلى فرنسا، المهاجرون هم أشخاصٌ وُلدوا في المغرب من دون جنسيّة فرنسيّة عند الولادة.

يتطلّب النظامُ من صاحب العمل المحلي أن يتحمّل المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الكاملة عن الموظف خلال مدّة العقد، بما في ذلك تسجيل الوافد في الخدمات العامة الملائمة؛ ولرجال الأعمال والمستثمرين، إمكان الوصول إلى الأسواق والإمدادات والتسهيلات المصرفية وما إلى ذلك. في المقابل، يتحكّم الكفيل بالراتب وشروط العمل. وفي المعتاد، لا تُنفذ قوانين العمل الوطنية إلاّ تنفيذًا متقطعًا، وتستنثي أشدّ القطاعات حساسيةً، ومنها القطاع المنزلي. ويكون إذن الكفيل مطلوبًا كي يغادر الوافد البلد المضيف، وغالبًا ما يحتفظ الكفيل بجواز سفر العامل. وكان نقل الكفالة حتى عهد قريب متعذرًا من دون شهادة عدم ممانعة يُصدرها الكفيل الأصلي، وقد رُفع هذا الإلزام جزئيًا عن بعض أنواع العمال في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر. وهكذا، فإن هذا النظام يجعل العامل الأجنبي معتمدًا على الكفيل اعتمادًا كليًا.

أدت أسواق العمل المزدوجة، وبخاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي - حيث لا يواجه المواطنون منافسةً من غير المواطنين - إلى فصل تنقل المواطنين المهني عن إنتاجيّتهم الاقتصادية. وصعوبة تبديل الكفيل تمنع الأجانب من المنافسة المهنيّة والتحرك صعودًا، ما يُصعبهم عن سوق العمل الحقيقيّة. لا تُبرز كفالة العمال الوافدين هذه العلاقة العكسية بين عدد المهاجرين ومهاراتهم فحسب، وإنما تدعم أيضًا المقايضة بين الأعداد مقابل الحقوق التي شدّد عليها روس ومارتن: كلما ارتفع عددُ العمال المهاجرين في بلدٍ مضيف، ازداد احتمال حرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية.<sup>38</sup> وتتردّد حكومات البلدان العربية المستقبلة للهجرة في إلغاء سياسة الكفالة رسميًا، لأنّ من شأن ذلك حرمان بعض المواطنين من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتمتّعون بها حاليًا.<sup>39</sup>

لأنّ للبلدان الإسكندنافية سياساتٍ سخية نسبيًا بخصوص اللاجئين، يوجد أردنيون ولبنانيون قلائلٌ من ذوي التعليم ما بعد الثانوي في الدنمرك (4.3 في المئة و8.2 في المئة على التوالي) أو النرويج (7 في المئة و0 في المئة على التوالي)؛ خلافًا لفرنسا (61.5 في المئة و71.4 في المئة على التوالي)، حيث إنهم الأعلى تعليمًا بين جميع المهاجرين العرب الشباب. غير أن مهاراتهم العديد من المهاجرين غير معترف بها في البلدان المستقبلة، ما يُجبر المهاجرين على المقايضة بأقل من مستواهم، أو القبول بما دون مهاراتهم؛ ما يمكن أن يؤثر في صحتهم (الإطار 3.7).

#### الإخضاع من خلال الكفالة

أحدث نظام الكفالة انفصالًا هيكليًا بين المهاجرين والاقتصادات المحلية. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي في الغالب، ولكن أيضًا في الأردن ولبنان، لا يُمنح معظم العمال اليدويين الأجانب ومن هم على عاتقهم إلاّ الحقوق الأساسية مثل لم شمل العائلة، والتعليم، والصّحة، والسكن، والتنقل؛ وليسوا إطلاقًا على قدم المساواة مع المواطنين.

ليس للمواطنين الأجانب - العرب وغير العرب - أن يستقروا استقرارًا دائمًا أو يُصبحوا مندمجين في المجتمع المحلي؛ حيث يتحدّد طول الإقامة بعقود عمل. وثمة فصلٌ بين المواطنين والوافدين في مكان العمل (أسواق عمل مزدوجة)، وفي الدوائر الاجتماعية والسياسية (مجتمعات مزدوجة).<sup>37</sup> ويُهندس هذا الفصل نظام الكفالة، وهو عنصرٌ جوهري في سياسات الهجرة في بلدان مجلس التعاون والأردن ولبنان. ففي هذه البلدان يصدر عقد العمل عن الكفيل؛ الذي قد يكون وكالة توظيف، أو شركة، أو مؤسسة، أو فردًا (إذا كان الفرد مواطنًا في البلد الموظف).

## البلدان المرسلية

معنيّة بالهجرة عن كتب، لكنّ عليها تقديم مزيد من الحماية للضعفاء

الوظائف المفتوحة أمام العمال اليديويين الأجانب، والمهنيين الشباب في برامج التبادل. ووقعت الوكالة أيضًا اتفاقيات لتوظيف العمال مع إيطاليا وسويسرا وقطر وليبيا.<sup>43</sup> تُنشئ النزاعات انقسامًا بين مواطني بلدان مرسلية للعمال بصورة رئيسية وبلدان مرسلية للاجئين بصورة رئيسية مثل السودان والصومال والعراق وفلسطين واليمن. وشهدت العقود الأخيرة صعودًا التحصيل العلمي جيلًا بعد جيل، ما أدى إلى جعل نسب خريجي التعليم العالي في الفئة العمرية 25-29 سنة أكثر ارتفاعًا مما هي عليه في الفئات العمرية الأكبر سنًا (شكل الملحق 2 أ.18). غير أن ذلك لا يظهر في جميع الجنسيات، وبخاصة المهاجرون من بلدان مرسلية للاجئين مثل سورية.

## 4.7 بعض فوائده التنقل

يجد الشباب أن من الأسهل عليهم الهجرة إذا كانت لديهم المؤهلات الضرورية، مثل التعليم ما بعد الثانوي أو مهارات أخرى يطلبها البلد المضيف، وتمويل الانتقال، وصلات اجتماعية في البلد المضيف. وعندما يبدأ هؤلاء العمل في الخارج، ينخرط العديد منهم في شبكات الشتات، أو الأكاديمية، أو شبكات مهنية أخرى. ولربما يكون ذلك بديهياً، لكنّ الهجرة قد تكون حالة كلاسيكية مريحة للجميع؛ تعود بالنفع على الجانبين وعلى فئات ربما لا تحصل على هذه الفوائد ببقائها في الوطن. لكنّ الهجرة لا تخلو من الأضرار.

### هجرة الشباب من المنطقة العربية

فتح تحسّن النتائج التعليمية بين النساء فرصًا في الخارج للنساء العربيات وسهّلت هجرة مهنيات ذوات مهارات عالية. وحتى وقت حديث العهد، كانت النساء العربيات نادراً ما يُعتبرن منتقلات، ما لم يتقلن مع أسرهنّ؛ وهي نظرة شهدت تغييرًا ملحوظًا بعد ارتفاع التعليم ما بعد الثانوي في أوساط الشباب العربيات. فاليوم تُسافر الشباب العربيات المتعلّمت إلى كلّ البلدان، بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث يمكن أن تجد الشباب غير المتزوجات فرصًا للكفالة أو حتى الكفالة الذاتية، كما في دولة الإمارات العربية المتحدة.<sup>44</sup>

منذ تسعينيات القرن العشرين، شقّت أعدادًا متزايدة من نساء المغرب العربي - معظمهنّ عازبات أو مطلقات - طريقهنّ باستقلالية إلى بلدان جنوب أوروبا، مستفيدات من فرص التوظيف داخل قطاعي الرعاية الصحية والرعاية المنزلية في هذه البلدان.<sup>45</sup> عادةً ما يكون المهاجرون العرب أكثر تعلّمًا من العرب غير المهاجرين. مثلاً، تُعطي البيانات عن المغرب في أواسط العقد الأول من هذا القرن مدة تعليمٍ متوسطة تبلغ 8.4 سنوات لمغاربة أُجريت دراسة استقصائية عنهم في المغرب، فيما تُشير إحصاءات البلدان المستقبلية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

تُنظّم معظم البلدان العربية المرسلية للعمال عمالة مواطنيها في الخارج. ويُعدّ تصميم المؤسسات المتعاملة مع المغتربين ومجالها مهتمّين لأنهما يُشيران إلى هدف الاهتمام بـ «الطبيعة المتعددة الأبعاد لمخاوف الجاليات: السكن، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والعادات، والمكانة الشخصية، والاستثمارات، والقانون».<sup>40</sup> ورغم عدم وجود أيّ جهة إقليمية (مثل جامعة الدول العربية أو منظمة العمل العربية) معنيّة مباشرة بالهجرة العربية، إلا أن كلّ بلد في المنطقة يُبقي الباب مفتوحًا أمام هجرة مواطنيه إلى الخارج. لكنّ معظم الحكومات المرسلية تعتبر شؤون الاغتراب مسألة اقتصادية وسياسية رئيسية، وغالبًا ما تكون المؤسسات الحكومية المتعاملة مع شؤون المغتربين ذات مستوى عالٍ: هيئات على مستوى وزارى في تونس وسورية ولبنان ومصر. في الجزائر، ثمة مؤسسة على مستوى وزارى هي المندوبية الوزارية مسؤولة عن الجالية الوطنية المؤسسة في الخارج، وملحقة بوزارة التضامن الوطني. ولدى المغرب ما لا يقلّ عن ثلاث مؤسسات رسمية منوطّة بالتعامل مع شؤون المغتربين هي: الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، بالإضافة إلى مجلس الجالية المغربية المقيمة في الخارج ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين في الخارج. ينبغي لبلدان المهاجرين الأصلية أن تكون مسؤولة عن حماية مواطنيها في الخارج، وإلى جانب الضرورة الواضحة لإصلاح سياسات الهجرة في بعض البلدان الذي تتولاه الآن هيئات دولية وحركات حقوق الإنسان، يجب على البلدان المرسلية أن تنظر في ممارسة الضغط على البلدان الأخرى لإدخال إصلاح على نظام الكفالة. ومن التدابير التي يسهل اعتمادها في بلد المنشأ ترخيص وكالات الاستخدام والإشراف عليها، ومراجعة عقود العمل وتفحصها بدقة، وتوفير الترتيب قبل المغادرة، وتعيين ملحقين عماليين في السفارات أو القنصليات في الخارج، وتأمين الحماية الدبلوماسية لهم.<sup>41</sup>

وقد أوصت مؤسسة قطر، في ردها على مزاعم المعاملة السيئة لعمال البناء في قطر، بتعزيز المفاوضات الدبلوماسية الحكومية الثنائية لحماية المواطنين وتنفيذ رقابة صارمة، ربما عبر الوطنية، على المؤسسات الخاصة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بعملية الهجرة.<sup>42</sup> وفي الأردن، تشترك في المسؤولية إدارة الشؤون القنصلية والمغتربين في وزارة الخارجية وشؤون المغتربين ووزارة العمل. أما في المغرب، فتدير الوكالة الوطنية لإنتاج التشغيل والكفاءات عقود العمل وتُنظّم تعيين المواطنين في الخارج وإعادة دمجم عند العودة. وقد أنشأت تونس، حيث ثلث الشباب من الفئة العمرية 20-29 عامًا متعطّلون، مؤسسات لتزويد العمال التونسيين بفرص عمل في الخارج. ومن بين هذه المؤسسات، كان لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني 12,900 خبير فني في الخارج عام 2012، منهم 9,800 في بلدان عربية أخرى، خصوصًا بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ كما شهد عدد الخبراء الفنيين ارتفاعًا بنسبة 4.6 في المئة منذ أواسط العقد الأول لهذا القرن. وقد وقّعت وزارة التكوين المهني والتشغيل اتفاقيات ثنائية لتأمين العمل القانوني للتونسيين في أوروبا ومجلس التعاون الخليجي؛ كما تفاوضت على اتفاقي فرنسي-تونسي للهجرة المنظمة في سنة 2008 للعمال الماهرين، والمستثمرين، والعمال الموسميّين، والعمال القادرين على ملء

إلى أن متوسط مدة تعلم المهاجرين المغاربة يبلغ 9.1 سنوات. وفي الأردن، بلغ متوسط مدة تعليم غير المهاجرين 9.2 سنوات عام 2004، مقابل 13 سنة للأردنيين المهاجرين إلى بلدان منظمة التعاون عام 2011.<sup>46</sup>

تتماثل معدلات التحاق الإناث والذكور تقريباً في المستويين الابتدائي والثانوي في البلدان العربية لجنوب البحر المتوسط وشرقها. ففي المستوى الجامعي (قبل البكالوريوس ويعدها) في الأردن، عام 2004، بلغت نسبة الإناث إلى الذكور 102 إلى 100 للفئات المولودة بين سنتي 1975 و1985.<sup>47</sup>

في مصر، ووفقاً للبنك الدولي، بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في المستوى ما بعد الثانوي في الكليات العامة والخاصة 96 إلى 100 في سنة 2012.<sup>48</sup> في الوقت نفسه، شهدت بنى الأسرة العادية في العالم العربي تغيراتٍ منذ تسعينيات القرن العشرين؛ حيثُ كثير من النساء العربيات المتعلّقات يتزوجن الآن في سن متأخرة، تزيد في الغالب على 25-27 عاماً، وهذا مماثلٌ للحال في أوروبا. ومع أن العزوبة بين النساء كانت في السابق نادرة جداً (إلا في لبنان)، لكنها أصبحت اليوم أمراً واقعاً بين النساء في كل أنحاء المنطقة؛ بما في ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي.<sup>49</sup> على سبيل المثال، يوجد اليوم في الفئة العمرية 35-39 سنة بين النساء اللاتي كنّ جميعهن تقريباً متزوجات أو مطلقات أو مُرملات، نسب ملحوظة من غير المتزوجات (12-16 في المئة في الأردن وسورية والعراق وفلسطين، و 20 في المئة أو أكثر في لبنان). وفي الأردن، كانت 8.5 في المئة ممن تتراوح أعمارهن بين 45 و49 سنة غير متزوجات في أواخر العقد الأول من هذا القرن.<sup>50</sup>

### شبكات الشتات العلمية وجمعيات المهاجرين

يُوحى العدد الكبير من الطلاب العرب والمهنيين الشباب ذوي التعليم العالي في الخارج أن الشبكات المهنية والثقافية ستتوّج عمّا قريب. وفي مقدور الشبكات المهنية القائمة حالياً، بالإضافة إلى الجمعيات القائمة على الجنسية والثقافة، أن تدعم الاندماج الاجتماعي في الدولة المضيفة. ومن الممكن كذلك تعزيز التكامل مع البلد الأصلي عبر روابط مهنية أو ثقافية قد تساعد أيضاً على توجيه تحويل أفكار يرسلها المهاجرون إلى مجتمعاتهم الأصلية (تحويلات اجتماعية أو أفكارية)، بالإضافة إلى دعم مشروعات تنموية.

هذه العملية ليست تلقائية، لكنها تعكس جزئياً الانتشارات المتعددة الأقطاب والنزعة الاستراتيجية عبر الوطنية للمهاجرين العرب الشباب عندما تنتوّج الأقطاب الجاذبة لهؤلاء المهاجرين وتُصبح الانتشارت عبر الوطنية متعددة البؤر بدلاً من ثنائيتها.<sup>51</sup> وينطبق ذلك أولاً على المهنيين العرب الشباب ذوي المهارة العالية الذين يسعون وراء مهن متزايدة العولمة، كما يبدو واضحاً مع شباب مهاجرين من البلدان العربية في شمال أفريقيا؛ أو في بلدان مجلس التعاون الخليجي وأمريكا الشمالية وأوروبا، في حالة العديد من المهنيين اللبنانيين الشباب. ثانياً، وبمرور الوقت، لا يعود الشباب العرب المولودون في بلدان مجلس التعاون - وما زالوا مواطنين أجنبي - مرتبطين بالبلد الذي وُلد فيه أبائهم (أو حتى أجدادهم) باعتباره وطنهم. مع ذلك، وفي مواجهة انعدام الأمن الإداري والقانوني الذي يُميز الهجرة الوافدة إلى مجلس التعاون الخليجي، «يقيمون مجموعة شبكات عالمية ويحافظون عليها لتخفيف مواطن الضعف الناجمة عن بنى الهيمنة هذه».<sup>52</sup> وينطبق ذلك خصوصاً على اللاجئين منذ مدة طويلة، مثل الفلسطينيين الذين ليس لديهم أي مكان يلجأون إليه إذا طردوا عنوة.<sup>53</sup> ويُشكل

إشياءً روابطاً واكتساباً جنسياتٍ أخرى، وبخاصةً غربية، إحدى الخاصيات السائدة لهذه النزعة الاستراتيجية عبر الوطنية.

تُكسب جمعيات المجتمع المدني وشبكات الشتات العلمية قدرات المغتربين، وتعمل كموردٍ لُيستفاد منه في تنمية البلدان الأصلية. وتُمثّل هذه الجمعيات نقطة تلاقٍ بين المبادرات الحكومية والدولية لحشد خبرات المغتربين وأعضاء أماكن الشتات المهرة من الأجيال الأولى والثانية والثالثة.

تتشط بعض جمعيات الشتات العلمية على مستوى إقليمي، مثل الاتحاد العلمي التونسي، والجمعية المغربية للباحثين والعلماء في الخارج، وشبكة العلماء والتقنيين العرب في الخارج. ولهذه الشبكات صلاتٌ بهيئات حكومية، مثلما بين شبكة العلماء والمجلس الأعلى للعلوم والتقنية (عمان، الأردن). وتهدف شبكات كهذه إلى إقامة وتعزيز التواصل والتبادل بين الأعضاء المقيمين في الخارج ونظرائهم في البلدان الأصلية.<sup>54</sup>

تمتّ جمعياتٌ أخرى ذات أهداف مختلفة، مثلاً، تُشجّع الجمعية المغربية للمعرفة والتنمية تشارك الابتكارات والكفاءات بين المغتربين والشركات المغربية.<sup>55</sup> وينتمي إلى شبكة الطلاب المغاربة في كليات النخبة ذات المكانة الرفيعة وإلى نظيرتها الجزائرية، شبكة الطلاب الجزائريين في كليات النخبة التي أنشئت عام 2005، نحو 1,400 من أعضاء، أو طلاب، أو حملة شهادات أرفع مؤسسات التعليم العالي مكانة في فرنسا.

بالنظر إلى إشراك العمال العرب الشباب المهرة في شبكات دولية والارتفاع عادةً في معدلات الاغتراب من المنطقة، يمكن لهجرة الأدمغة من البلدان العربية أن يثير الخلاف؛ لكن لا شك إطلافاً في الطريق الذي تنتهجه الحكومات في كلا الجانبين. فكما هو حال الأردن على سبيل المثال، تحرم بلدان مجلس التعاون الخليجي بلداناً أخرى من أفراد مدربين استثمرت هذه البلدان فيهم من حيث التعليم. وترى إحدى الدراسات أن هجرة 1,500 مهندس مغربي كل عام تكلف المغرب نحو 47 مليون دولار سنوياً.<sup>56</sup>

مع ذلك، تُشجّع كل البلدان العربية مثل هذه الهجرة بدرجات متفاوتة لأسبابٍ سياسية واقتصادية؛ معتبرة أن هذه المكاسب تفوق التكاليف الاجتماعية الناجمة عن تفكك الأسر. وتتسبب ببطالة الشباب على نحو كبير سياسات اقتصادية تُحدّد صناعات القيمة المضافة المنخفضة، والأجور المتدنية، وذات معدل دوران مرتفع لا تجتذب شباباً محليين مهرة وذوي مهارة مرتفعة. إلى جانب ذلك، وفي أعقاب انبعاث آراء كلاسيكية محدثة في الاقتصاد والتنمية، يدعم مفهوم إحرار كسب في رأس المال البشري سياساتٍ مؤيدة للهجرة ويشدّد على أن بلدان الأصل والمقصد تستفيد من هجرة عمال ذوي مهارة مرتفعة، من خلال تسهيل المهاجرين العائدين تحويلات جوانب التقنية والمعرفة.<sup>57</sup>

يشمل هذا المفهوم للتحويلات النطاق الأوسع للأفكار والسلوك والهويات ورأس المال الاجتماعي التي تتدفق من جاليات البلدان المستقبلية إلى جاليات البلدان المرسل، أو التحويلات الاجتماعية التي قد تكون سياسية أو أفكارية.<sup>58</sup> ومنذ بدء الانتقاضات العربية في أعقاب كانون الأول/ديسمبر 2010، أظهر المهاجرون اهتماماً متجدداً في بلدانهم الأصلية، وغالباً ما حاولوا إعادة إنشاء الروابط التي قطعها سابقاً أنظمة غير موثوق بها.<sup>59</sup> وإبان الثورة التونسية، كان التونسيون في الخارج نشيطين في كانون الثاني/يناير 2011 عبر الإنترنت، كما نشطوا منذ ذلك الوقت باعتبارهم مؤيدين لإحلال الديمقراطية؛ بما في ذلك تصويتهم لانتخاب الجمعية التأسيسية في تشرين الأول/أكتوبر 2011.<sup>60</sup>

من المؤكد أن أفكاراً كهذه، من منظور بعض الحكومات العربية، ستوصم بأنها ذات قيمٍ أخرى - غربية في الغالب - ما يجعل هذا النهج غير متوافقٍ مع رغبة بعض الدول العربية في إبقاء قبضة

صارمة على الخطاب السياسي. وبالاستثناء الملحوظ لتونس، لم تزهو الأموال المبكرة المتجددة في مصطلح «الربيع العربي»؛ حيث المحسوبية والفساد لا يزالان يُعيقان إدخال تحسينات هيكلية على الاقتصادات، ويُعدان التمييز الإداري عن شواغل المواطنين، ويُغذيان دولاً غير ديمقراطية وتُخَيِّبها الحاكمة المُحصَّنة. هكذا، ربما تُصبح التحويلات الاجتماعية على المدى الطويل أكثر أهمية بكثير من التحويلات المالية، لا سيما بالنظر إلى ضعف الأخيرة أمام هبوط أسعار النفط.

## التحويلات

تُشكل التحويلات المالية حاليًا إضافةً ضرورية إلى الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان العربية، خصوصًا الأردن وفلسطين ولبنان (الجدول رقم 1.7). وتُنْفِق هذه التحويلات غالبًا على الاستهلاك، مثل نفقات الأسر والاحتياجات الأساسية، بدلًا من الأذخارات والاستثمار الإنتاجي الذي يمكن أن يَجْعَلَ دخلًا وتوظيفات مباشرة. فنحو 74 في المئة من الأسر المعيشية للمغتربين المصريين تُنْفِق معظم التحويلات التي تتلقاها على مصاريف منزلية؛ وكان شراء منزل أو بناؤه أو تجديده ثاني أهم مجالات الإنفاق (7.3 في المئة)، فيما جاء تمويل تعليم أفراد الأسرة في المرتبة الثالثة للأهمية (3.9 في المئة).<sup>61</sup> وفي المغرب، تُغذي هذه التحويلات أيضًا مشاريع تنموية صغيرة، مثل الدكاكين والشركات الصغيرة.<sup>62</sup>

في مواجهة عدم الكفاءة، والفساد، والأنظمة السياسية والاقتصادية التي تقودها المحسوبية في معظم البلدان المرسل، بدأت هيئات دولية تُشجّع فكرة وضع المغتربين في وسط عملية التنمية، أي جعلهم أدوات التنمية في الوطن.<sup>63</sup> غير أن المنافع المتأتية من أموال التحويلات (التجديد التقني، مثلًا) لا تُجنى إلا في سياقات هيكلية مؤاتية فحش.

كشفت مسحٌ أُجري في جنوب المغرب عن بعض المكاسب الاقتصادية المحلية من الاستثمارات المالية والإنفاق الآتي من الخارج (إنتاج الزعفران ومضافات السياح).<sup>64</sup> مع ذلك، فإن نجاح مثل هذه المشاريع الصغيرة حساس جدًا للسياقات المحلية، مثل الطرق والبنية التحتية التجارية أو السياحية؛ إذ لا يمكن أن تكون الاستثمارات القادمة من الخارج كبيرةً بالقدر الكافي لتغيير البنية التحتية المحلية غير المؤاتية، فضلًا عن قاعدة رأس المال البشري. إضافة إلى ذلك، وبحسب مؤلّفي المسح، أنّ «دور الحكومات في مبادرات المهاجرين غامض، ومتنازع عليه، وغير مستحب بالضرورة».<sup>65</sup>

من دون وجود مناخ مؤاتٍ للأعمال، يمكن أن تذهب تحويلات المهاجرين هباءً. لذلك ثمة حاجة إلى روابط أقوى بين المستثمرين والهيئات الحكومية التسهيلية، لكلٍ من التحويلات المالية ونشر المعرفة والخبرة على نطاق أوسع في البلدان الأصلية. فوضِع مسؤولية التنمية على عاتق المغتربين وحدهم - بدلًا من الإصلاح المتزامن للهيكل المؤسسية - لن يفيد البلدان المرسل بالضرورة.<sup>66</sup>

## الجدول 1.7 نصيب تحويلات المهاجرين العرب من الناتج المحلي الإجمالي، 2005-2014 (نسبة مئوية)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
...	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	الجزائر
...	2.4	2.5	2.6	2.9	2.7	3.0	3.4	3.7	3.6	جيبوتي
6.8	6.6	7.3	6.1	5.7	3.8	5.3	5.9	5.0	5.6	مصر
...	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.6	1.4	العراق
...	10.8	11.3	11.7	13.3	14.5	16.0	19.4	18.6	19.2	الأردن
...	17.7	15.6	17.2	18.2	21.5	24.9	23.5	23.9	23.1	لبنان
...	6.6	6.8	7.3	7.1	6.9	7.8	8.9	8.3	7.7	المغرب
0.5	0.6	0.6	0.7	1.7	2.6	2.9	2.2	2.2	2.7	السودان
...	...	...	...	...	...	...	2.6	2.4	2.9	سورية
...	4.9	5.0	4.4	4.6	4.5	4.4	4.4	4.4	4.3	تونس
...	14.0	18.3	15.9	16.9	16.5	18.2	19.5	18.8	13.3	فلسطين
...	9.3	10.4	4.5	4.9	4.1	4.6	5.2	6.7	7.7	اليمن

المصدر: World Bank 2015b.

## 5.7

# خفضُ الحواجز أمام التنقل في المنطقة

### التأثيرات

القطاعات الاقتصادية؛ فيما تُنشر قائمةً بالوظائف التي يُمنع الأجانب من مزاولتها.

### الاعتراف المتبادل

الاعتراف المتبادل بالشهادات والمؤهلات الأخرى أمرٌ مهمٌ جدًا لزيادة تنقل العمالة، لكنّ البلدان العربية لم تفعل الكثير لتعزيز نهج يشمل المنطقة بأكملها. فمن شأن هذا النهج أن يُتيح للعمال إمكان الحصول على وظائف تتوافق مع مهاراتهم وتجنّب الآثار السلبية لفرض المؤهلات، ويساعد أيضًا على إيقاف هجرة الأدمغة. ولم تُوقّع على اتفاقيات الاعتراف المتبادل، المقترحة من منظمة التجارة العالمية، إلا الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية في أميركا الجنوبية.<sup>69</sup>

على الرغم من أنّ بعض الاتفاقيات الإقليمية والدولية اتخذت خطوات أولية نحو الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية، إلى جانب وضع منظمة العمل العربية تصنيفًا عربيًا معياريًا للمهن تماشيًا مع التصنيف المعياري الدولي للمهن 88، فلا توجد مؤشرات عملية لتقويم ما إذا كانت البلدان تحترم هذه الالتزامات. ومن الأمثلة القليلة على ذلك، الاتفاقية بين نقابتي المحامين الجزائريين والتونسيين لتسهيل التجارة في الخدمات القانونية بين البلدين.<sup>70</sup> تتطلب معظم المهن المعتمدة وفاء المهاجرين بمتطلبات - فضلًا عن تلك المتعلقة بالجنسية أو الإقامة - في التعليم والخبرة على حدٍ سواء. فالمهنة القانونية تستلزم شهادات جامعية، ومدةً دنيا من الخبرة العملية، واجتياز اختبار مهني. على نحو مماثل، تتطلب مهنة المحاسبة ثلاث سنوات من التعليم بعد الثانوي على الأقل ومدةً من الممارسة. أخيرًا، تقتضي الهندسة والعمارة عضويةً في جمعيات مهنية، إلى جانب الشهادات والخبرة العملية.

تعود العقبة الرئيسية أمام الهجرة إلى قوانين سوق العمل في بلدان عربية؛ حيث نادرًا ما تُميّز هذه القوانين بين العمالة الموقّنة والدائمة. وتشمل القيود على الحراك إجراءات مرهقة ومكلفة لتصاريح العمل، وتحديدات لمدة الإقامة، وحدودًا كميةً لتصاريح العمل والحظورات القطاعية، وتوظيف الوظيف، وشروطًا تعليمية، وقيودًا على الاستثمارات الأجنبية، وضوابط على تنقل أفراد العائلة.<sup>67</sup> يمكن للتقدم بطلب الحصول على تأشيرة أن يكون مستهلكًا للوقت ومعقدًا. ولرّيمًا يُثبّط الغموض بشأن التأخير تنقل العمال (وإرادات الخدمات)، ويُضعف علاقات الأعمال، ويُؤدّ تكاليف مرتفعةً بسبب سوء توزيع العمال بين البلدان؛<sup>68</sup> كما أن الافتقار إلى الشفافية والانسجام في أنظمة التأشيرات، وفي مده صلاحية التأشيرات عبر البلدان، يُشكّل عبئًا على تنقل العمالة.

يحتاج المواطن العربي إلى ما معدله 16 تأشيرةً للسفر إلى جميع البلدان في المنطقة العربية. وتُبين خريطةً تأشيرات (الجدول 2.7) أنّ متطلبات التأشيرات تتفاوت على نحوٍ واسعٍ وفقًا للجنسية عبر البلدان؛ حيث يوجد أخفّ الأنظمة تقييدًا في سورية (6 من 22 جنسية عربية تحتاج إلى تأشيرة) وأشدّها تقييدًا في جيبوتي والعراق واليمن (يحتاج مواطنو كل بلد عربي إلى تأشيرة). ويبدو هذا الرقم مرتفعًا، بالنظر إلى أنّ مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي لا يحتاجون إلى تأشيرة دخول عند السفر بين البلدان الأعضاء في المجلس، وأنّ مواطني المغرب العربي لا يحتاجون إلى تأشيرة للتنقل بين بلدانه.

رّيمًا تستفيد بعض الجنسيات، رُغم تطلب تأشيرة، من إجراءات أسرع وأعمال مكتبية بيروقراطية أقل. ففي بعض البلدان العربية، يستطيع الأوروبيون أو الأميركيون أن يحصلوا على التأشيرات في المطار، فيما يتطلب الحصول على تأشيرة للزوار من بلدان عربية أخرى بضعة أسابيع.

من الحلول التي طبّقها منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ بطاقة سفر رجال الأعمال التي أطلقت عام 1999؛ والتي تُتيح القيام بزيارات قصيرة متعدّدة إلى البلدان الأعضاء خلال ثلاث سنوات، بالإضافة إلى إقامة واحدة تصل مدتها إلى ثلاثة أشهر. ويمكن اعتماد خطة مماثلة في المنطقة العربية، لتشجيع المزيد من تنقل المهنيين داخل المنطقة.

ليست رسوم إصدار تصاريح العمل أو تجديدها أو نقلها زهيدة، وتختلف باختلاف البلد؛ كما تُمنح تصاريح العمل لمُدّة إقامة محدودة لا تتوافق دائمًا مع حاجات تنقل العمالة على نحوٍ أكبر. وتقرض بعض البلدان العربية حدودًا كميةً على بعض أنواع تصاريح العمل في زمنٍ محدّد، وتُمنع العمال الأجانب في بعض

## 6.7 تخفيف التوتّرات

يُعيد التنقل في المنطقة شبابها اقتصاديًا واجتماعيًا. وبدلًا من الهجرة الدائمة إلى خارج المنطقة، يجب تشجيع الهجرة للدراسة والعمل داخل المنطقة، خصوصًا في مناخ اقتصادي ألحق فيه انهيار أسعار النفط ضررًا شديدًا بموازانات البلدان. ولأسف تناضل حكومات البلدان الغنية بالنفط للمحافظة على النّعم المالية التي تُنفقها على مواطنيها، ما ستكون له تأثيرات ثانوية كبيرة في عمال البلدان الأخرى وتحولاتهم. ولأسف تزيد هذه الصدمات من الحاجة الملحة إلى تحسين تنقل رواد الأعمال والمستثمرين الذين يمكنهم توفير مصادر للوظائف غير النفطية. ويمكن لمثل هذه التنقلات أن تساعد أيضًا على إبقاء معظم منافع هجرة العمالة داخل المنطقة. وفي استطاعة مختلف الحكومات أن تعمل في هذا الاتجاه.

أولًا، سوف تشهد بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان مكاسب من إلغاء سياسات مثل الكفالة الخاصة التي تحرم المهاجرين حرية التنقل. ففي العديد من هذه البلدان، بما في ذلك البحرين والسعودية، تُناقش مثل هذه الإصلاحات أو تُنشأ هيئات حكومية لإدارة القوة العاملة الأجنبية. وعلى إجراءات كهذه جعل

البلدان المقصودة أكثر سهولة للمساءلة عن معاملة أصحاب العمل للمهاجرين. ثانياً، يجب تعزيز الاعتراف المتبادل بالمؤهلات والمهارات؛ حيث ستكون برامج التبادل العمالي أكثر إفادة لجميع الأطراف وتُحفز مزيداً من التقاضي والابتكار، إذا أزيلت العقبات الإجرائية والقانونية التي تُعيق التنقل. أخيراً، ينبغي لتعزيز التنقل أن يكون تنكراً ذهاب وإياب، فيشجع المهجرين على العودة مع مهاراتهم المصقولة، ما يُحوّل العرب الشباب إلى أدوات للتنمية في بلدانهم الأصلية. وبالنظر إلى أن الاغتراب ربما يكون أحد أسباب التحوّل السياسي في المنطقة العربية، فإن المشاركة الوثيقة للمغربيين والشتاتيين قد تساعد على تسريع الإصلاح الاجتماعي-السياسي؛ بما في ذلك إحداث تغيير في النخب الحاكمة. على نحو مماثل، يمكن أن تزيد الإصلاحات الهيكلية ثقة المغربيين بالاستثمار في أوطانهم الأصلية.

- 1 مع ذلك ربما لا يكون الإقصاء سائداً بدرجة أقل في البلدان المستقبيلة، بسبب النقاش المحتد المناهض للمهاجرين، وضيق أفق السياسات، وحتى عمليات الشرطة؛ وكل ذلك يدفع المهاجرين بعيداً عن الفضاء العام.
- 2 في كتاب "التنمية بوصفها حرية"، Development as Freedom، يُحدّد "سن" (1999، ص40-38) خمسة أنواع من الحريات "الفعّالة" التي غالباً ما تُساهم في القدرة العامة للفرد على أن يعيش بحريّة أكبر" هي:
  - (1) الحريّات السياسية: حريّة انتقاد أفعال السلطات، وحريّة التعبير، وحريّة الصحافة، وحريّة الانتخابات، وما إلى ذلك؛
  - (2) التسهيلات الاقتصادية: فرصة الحصول على الموارد الاقتصادية واستخدامها أو "المستحقّات"؛
  - (3) الفرض الاجتماعية: قدرة جميع الأشخاص على الحصول على الخدمات الصحيّة والتعليمية؛
  - (4) ضمانات الشفافية: القدرة على الثقة بالآخرين والمعلومات المتلقاة؛
  - (5) الأمن الوقائي: الحماية الاجتماعية للضعفاء. وهذه الحريات متصلة فيما بينها ويكتمل بعضها بعضاً، وهي أيضاً وسيلة وغاية لتحقيق التنمية.
- 3 مجمل الهجرة هو العدد الكلي للمهاجرين الدوليين الموجودين في بلد ما، في مرحلة زمنية معيّنة. والتدقّق هو عدد الأشخاص الذين يدخلون بلداً معيّناً أو يغادرونه في فترة زمنية محدّدة. وتشمل جميع التقديرات المستخدمة في الفصل جماعات المهاجرين اللاجئيين وغير اللاجئيين، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتشير لفظة لاجئ، ما لم يُذكر خلاف ذلك، إلى الأشخاص المسجّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين أو وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (فيما يتعلّق بالفلسطينيين). ولا يستخدم هذا الفصل قاعدة بيانات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلاّ في حالات استثنائية تُذكر في حواشي الجداول. وقد وُجِدَت تباينات رئيسية بين هذه البيانات والبيانات الوطنية المتاحة؛ ولا تتوافق فئات وتعريف معيّنة تعتمدها الأمم المتحدة مع تلك المعتمدة في هذا الفصل - مثلاً، لا تُخصي اللاجئين باعتبارهم مهاجرين إلاّ إذا وُلِدوا خارج بلد إقامتهم، بينما في بيانات الأمم المتحدة يُخصي جميع اللاجئين باعتبارهم مهاجرين. وتحدّ فواعذ البيانات الدّولية أحياناً محلّ البيانات الناقصة ببيانات مولّدة ذاتياً تعكس فرضيات الإحصائيين بدلاً من واقع ديمغرافيّ مثبت.
- 4 لا يشمل هذا التعريف للاجئين الفلسطينيين: وُلِد معظمهم في لبنان أو الأردن، وبالتالي لا يدخلون ضمن تعريف "المهاجر" المستخدم هنا (جداول الملحق 2 أ.16، وأ.17، وأ.18).
- 5 Di Bartolomeo, Jaulin, and Perrin 2012.
- 6 MPC 2013a.
- 7 تُقدّم بلدان الخليج التي تضم أكبر أعداد الوافدين بيانات قليلة عن المهاجرين؛ إذ على سبيل المثال، تظل بلدانهم الأصلية غير معروف. ثمة استثناء جزئي في البحرين وعمان والكويت، حيث تُحلّل بعض البيانات المنشورة بحسب الأصل الإقليمي. لكنّ أعداد الوافدين في كلّ البلدان الأخرى تبقى مجمّعة.
- 8 Attir 2012; Mustafa 2014.
- 9 Ministry of Interior (Kuwait) 2012; Gulf Migration (2013a); Ministry of Labour (Jordan) 2012.
- 10 لا يمكن تقدير المعلومات الديمغرافية والتعليمية والمهنية والأسرية للعمال العرب إلاّ على نحو غير مباشر، ولا يمكن الاعتماد إلاّ على البيانات الكويتية (وعلى البيانات البحرينية بدرجة أقل). أنظر أيضاً PACI 2013.
- 11 Central Informatics Organization, Kingdom of Bahrain 2010.
- 12 "المشروع، وكبار المسؤولين، والمديرون" و"الاختصاصيون العالَميون والفنيون": PACI 2013؛ والجهاز المركزي للمعلومات، مملكة البحرين 2010.
- 13 مستمّدة من بيانات وزارة العمل القطرية التي جمّعت من Babar 2014 وDe Bel-Air 2014.
- 14 Fargues and Brouwer 2012.
- 15 إحصاءات وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية 2013 بشأن تصاريح العمل في الخارج سنة 2013. ويتّسق ذلك على سبيل المثال مع دراساتي Ghoneim 2010 و Wabhab 2005.
- 16 بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المأخوذة في الحسبان هنا، هي الوجهات "الغربية": الولايات المتحدة وكندا؛ وأوروبا الغربية؛ وأستراليا ونيوزيلندا. واستثنيت بلدان منظمة التعاون غير "الغربية" (كوريا والمكسيك واليابان) لأنّ لديها عددًا قليلاً جدًّا من المهاجرين العرب أو لا مهاجرين. واستثنيت تركيا، لأن المهاجرين العرب فيها يتكوّنون إلى حدّ كبير من لاجئين؛ كما استثنيت إسرائيل.
- 17 يؤكّد هذا الأمر، مثلاً، أن الأشخاص غير النشيطين ليسوا ربّات بيوت أو أفراداً مُستئين متقاعدين، على سبيل المثال.
- 18 Docquier, Johansson de Silva, and Marfouk 2010.
- 19 Fourati 2008.
- 20 Kasparian 2009.
- 21 Ministry of Labour (Jordan) 2012.
- 22 Department of Statistics (Jordan) 2012.
- 23 Higher Planning Commission (Morocco) 2013.
- 24 Higher Planning Commission (Morocco) 2014; and National Institute of Statistics (Tunisia) 2010.
- 25 جرى التفاوض على برامج الإصلاحات الهيكلية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في جنوب البحر المتوسط وشرقه، المغرب (1983)؛ تونس والجزائر ومصر (1986)؛ والأردن (1988). وحتى سورية، أطلقت عملية إصلاح هيكلي (1991)، لكنّ دون أن تفترض من صندوق النقد الدولي. وكان الاستثناء لبنان، حيث لم يُقر أيّ برنامج للإصلاحات الهيكلية على الرغم من ارتفاع الدّين العام للبلد، بسبب الافتقار إلى التخطيط الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي. غير أنّ بلداناً عدة أُخرت تنفيذ معظم الخطط حتى تسعينيات القرن العشرين في أعقاب حرب الخليج الأولى 1990-1991. وبالتالي، وقّعت عدة اتفاقيات خلال التسعينيات.
- 26 جميع بلدان جنوب البحر المتوسط وشرقه أعضاء في منظمة التجارة العالمية باستثناء الإمارات والسعودية وسورية وقطر وليبيا.
- 27 Razzaz and Iqbal 2008.

- 28 كان المنطقُ أن التحزّر الاقتصادي يجب أن يُوَدّي إلى تحزّرٍ سياسي، وفقاً للافتراض بأن الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية تحدّد على سبيل المثال قدراتِ الدول الوراثية على إعادة توزيع القدرات أو تشجّع على بروز برجوازيةٍ من رواد الأعمال قادرة على المناداة بالديمقراطية (Anderson, 1992; Catusse, 2006).
- 29 .Catusse 2006, p. 231–234
- 30 .Grasland 2011
- 31 .National Institute of Statistics (Tunisia) 2010
- 32 .Bouchoucha and Ouadah-Bedidi 2009
- 33 ولايات تونس الوسط والغرب (قصرين، سيدي بوزيد، قيروان)، والجنوب (مدنين، تطاوين، قفصة). (Boubakri 2013، ص.4)
- 34 يميّز (Hirschman 1970) بين الطرق البديلة للردّ على التدهور في الشركات التجارية، وعموماً على الاستياء من المؤسسات: أحد السبيل، "الخروج"، هو مغادرة العضو للمؤسسة أو تحوّل العميل إلى منتج منافس. ردّ آخر، "التعبير"، هو نفوذ العضو أو العميل المُحرّك والضابط لإحداث تغيير "من الداخل". الردّ الثالث هو "الولاء"، رغم الصعوبات الهائلة.
- 35 .Di Bartolomeo and Fargues 2015
- 36 .Khelfaoui 2006
- 37 .Fargues 2011
- 38 .Ruhs and Martin 2008
- 39 باستثناء البحرين، حيث أنهيت الكفالة في سنة 2009. في بلدانٍ أخرى من مجلس التعاون الخليجي، ثمة فئات من الوافدين مثل المستثمرين (في المملكة العربية السعودية مثلاً) يمكن أن يكفلوا أنفسهم. أنظر أيضاً Fargues and De Bel-Air 2015.
- 40 .Brand 2006, p. 75
- 41 .ILO 2009b
- 42 .Jureidini 2014
- 43 .Kriaa and others 2013
- 44 .Benabdennebi and Rahmi 2012; De Bel-Air 2014
- 45 .Et-Tayeb 2012
- 46 Department of Statistics (Jordan) 2004; Higher Planning Commission (Morocco) 2014; OECD 2014a (population of ages (and above 25).
- 47 Department of Statistics (Jordan) 2004. لكنّ هذا الرقم يتسّتر على حقيقة أنّ الفتيان يهاجرون إلى الخارج للدراسة، وأنّ الفتيات نادراً ما يفعّلن ذلك.
- 48 .World Bank 2015b
- 49 .De Bel-Air 2012
- 50 .De Bel-Air 2008
- 51 .Gardner 2008
- 52 .Gardner 2008, p. 75
- 53 .Jamal forthcoming
- 54 .Meyer and Brown 1999
- 55 .Mghari 2008
- 56 .Khachani 2010, p. 16
- 57 .Stark 2004; IOM 2005
- 58 .Levitt 1998, p. 926
- 59 .LAS/IOM 2012
- 60 .Jaulin 2012
- 61 .Nassar 2010
- 62 .Et-Tayeb 2012
- 63 .Skeldon 2008
- 64 .De Haas and Vezzoli 2010
- 65 .De Haas and Vezzoli 2010
- 66 يلائم هذا النوع من النهج السياسي اتجاهات السياسات التّيو-ليبرالية الراجحة حالياً، في خطط سياسات التنمية للاتحاد الأوروبي بقدر ما هي في الخطط الدّولية. ويلائم التفاؤل الحاليّ المبيّن لمدخلات المهاجرين مع نهج مجتمعيّ ويشيد بمبادئ الفردانية والاعتماد على الذات: "عندئذٍ يصبح المهاجرون، بدلاً من الحكومات، أكبر مزوّدي 'المساعدات الخارجية'" (Kapur 2004، ص.7).
- 67 .Marouani 2014
- 68 .Ng and Whalley 2005
- 69 .OECD 2003
- 70 .Cattaneo and Walkenhorst 2010